

مؤتمر نزع السلاح

كندا

ورقة عمل

عناصر نهج للتعامل مع مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى

لا تزال كندا تعتقد أن معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج شامل لزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها يهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية المرتبطة بها لأغراض التسليح النووي. ولذا ستكتسب معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية قيمة أكبر إذا أمكنها التصدي على نحو واف لمسألة المخزونات القائمة. وفي عام ١٩٩٩، قدمت كندا ورقة العمل CD/1578 التي تحرت نهجاً للتعامل مع مسألة مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وإسهاماً منها في نظر مؤتمر نزع السلاح في مسألة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، استعرضت كندا تلك الورقة وحدثتها لمراعاة ما استجد من تطورات خلال السنوات السبع الماضية ولضمان تناسب التوصيات مع البيئة الدولية الراهنة.

وقد اعترفت في الوثيقة CD/1578 بالحساسيات التي تثيرها مسألة المخزونات. ولا يزال ندرك أن أي معاهدة يحتمل عقدها بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية ستفرض بالدرجة الأولى التزامات على الدول الحائزة حالياً لمواد انشطارية غير خاضعة ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لترتيبات تحقق مماثلة أخرى. وندرك أيضاً ضرورة إيجاد حل توفيق بين الدول التي ترى أن المخزونات الحالية من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى ينبغي أن تكون مشمولة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية والدول التي ترى خلاف ذلك.

واقترح في الوثيقة CD/1578 تناول مسألة المخزونات في عملية منفصلة عن التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ولكن بالتوازي معه، على أن يستند هذا التفاوض إلى ولاية شانون. ومن التطورات الرئيسية التي استجرت منذ عام ١٩٩٩ أن ولاية شانون لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لم تعد تتمتع بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. وإذا ما نالت صيغة أخرى للتفاوض على المعاهدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح فلا بد عند ذلك من إعادة النظر في نهج معالجة مسألة المخزونات معالجة منفصلة ولكن موازية.

وكان النهج الذي اقترحتته كندا في الوثيقة CD/1578 يتمثل في النظر في أربع فئات من التدابير الممكنة المكتملة للمعاهدة، وتكرر كندا هذا النهج في ورقة العمل هذه. وهذه الفئات الأربع هي:

- (أ) زيادة الشفافية
(ب) الإعلان عن المواد الانشطارية الزائدة
(ج) إخضاع المواد الانشطارية الزائدة للتحقق
(د) التخلص من المواد الانشطارية الزائدة

ألف - زيادة الشفافية

منذ تعميم الوثيقة CD/1578، أفادت الدول الأربع الحائزة لأسلحة نووية التي أعلنت من قبل وقفاً اختيارياً انفرادياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أنها ماضية في هذا الوقف الاختياري. وقدم بعضها قوائم مفصلة بمخزونها المنفصلة من البلوتونيوم المنفصل واليورانيوم الشديد التخصيب. وهذه تطورات إيجابية يمكن أن تقتدي بها دول أخرى لديها مخزونات من المواد الانشطارية غير الخاضعة حالياً ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لترتيبات تحقق مماثلة أخرى.

ويفترض أن مخزونات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لا تزال أكبر كثيراً من المجموع الكلي لمخزونات بقية العالم. ولكن ذلك لا يمكن تأكيده بطبيعة الحال دون الكشف الكامل عن المعلومات المشار إليها أعلاه. ومن المنطقي أن تتعاون هاتان الدولتان وتبادرا إلى تقديم معلومات شفافة عن مخزوناتهما. ومن شأن هذا الجانب التعاوني أن يفيد في معالجة هذه المسألة المحددة، ويمكن أيضاً أن يساهم مساهمة هامة في تعزيز جهود منع الانتشار ونزع السلاح، فضلاً عن كونه إجراء هاماً من إجراءات بناء الثقة.

أما الدول الأخرى الحائزة لمواد انشطارية غير خاضعة للتحقق فليدونها مخزونات هامة وإن كانت أقل كثيراً من مخزونات الولايات المتحدة أو الاتحاد الروسي. وقد أرست المملكة المتحدة مثلاً يحندي بتقديمها تقارير محاسبة تاريخية لمخزونها من اليورانيوم الشديد التخصيب والبلوتونيوم. ويمكن أن تستفيد دول أخرى في هذه الفئة من استعراض وثائق المملكة المتحدة وإعداد عملياتها الداخلية على نحو يمكنها من تقديم إعلان مماثل (إن لم تكن قادرة بعد على القيام بذلك). وتشكل الوثيقة INFCIRC/549 نموذجاً آخر للإبلاغ، وهو نموذج تستخدمه الدول حالياً للإعلان عن مخزونها من البلوتونيوم المنفصل المدني (وفي بعض الحالات عن اليورانيوم الشديد التخصيب). ويمكن توسيع استعمال هذه الآلية لتشمل جميع المخزونات الوطنية للبلوتونيوم المنفصل واليورانيوم الشديد التخصيب، المستعملة لأغراض مدنية وعسكرية. وعلى النحو المذكور في الوثيقة CD/1578، من المهم إرساء الأساس لمثل هذا الإعلان منذ الآن، حتى لو لم يقدم فوراً، ذلك أن مرور الوقت وتغير الموظفين يجعلان من الصعب إعادة ترتيب التطورات التاريخية في مرحلة لاحقة.

التوصيات:

1- ينبغي لجميع الدول الحائزة لمخزونات من المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أن تضطلع بما يلي، سواء بصفة منفردة أو بالاشتراك مع دول أخرى كإجراء من إجراءات بناء الثقة:

- (أ) وضع ونشر قائمة مفصلة بمخزونها (بما في ذلك النوع والكمية وما إلى ذلك)؛ و
(ب) تحديث هذه المعلومات ونشرها بصفة منتظمة كإجراء هام من إجراءات الشفافية.

وتقع على عاتق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لحيازتهما أكبر المخزونات من هذه المواد، مسؤولية خاصة عن مواصلة العمل معاً في هذا الصدد.

٢- وينبغي للدول المندرجة في هذه الفئة غير القادرة على نشر هذه المعلومات أن تجري مع ذلك جرداً شاملاً لمخزونها كخطوة نحو وضع مثل هذه الآلية، على أن تحرص بوجه خاص على حماية المعلومات التاريخية القيمة من أجل استخدامها مستقبلاً.

باء - الإعلان عن المواد الانشطارية الزائدة

لوحظ في الوثيقة CD/1578 أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي كانت قد أعلنت حتى عام ١٩٩٩ أن لديها مواد انشطارية زائدة عن المواد الانشطارية المحددة لاستعمالها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. ومنذ ذلك الحين، قدمت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ إعلاناً إضافياً واحداً بأن لديها ٢٠٠ طن إضافي من مخزونات اليورانيوم الشديد التخصيب الزائدة. ولم يقدم أي إعلان جديد آخر عن المواد الانشطارية الزائدة سواء من المملكة المتحدة أو الاتحاد الروسي أو من دول أخرى لديها مخزونات مخصصة للاستعمال في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى.

ومن غير المعروف كذلك ما إذا كان أي من هذه الدول، باستثناء الولايات المتحدة، قد نظر جدياً في إمكانية تقديم أية إعلانات (إضافية) خلال السنوات السبع الماضية. وحتى ولو انتهى الاستعراض إلى عدم وجود مواد زائدة يعلن عنها في الوقت الراهن فثمة فائدة في إعلان هذه النتيجة، خاصة إذا اقترنت ببيان يؤكد أن هذه الدول لا تحتفظ إلا بالحد الأدنى المعقول من القدرات النووية الرادعة. ومن فوائد الإعلان عن عدم وجود كميات زائدة أنه يقدم أدلة على (أ) أن الدولة المعنية أنعمت النظر في المسألة؛ (ب) وأنها أجرت جرداً كاملاً للمخزونات وتحتفظ بسجلات مناسبة؛ (ج) وأنها لا تتوخى زيادة ذات شأن في ترسانتها النووية.

التوصيات:

٣- ينبغي لجميع الدول التي تحتفظ بمواد انشطارية غير خاضعة للتحقق المناسب أن تجري تحقيقات دقيقة لمخزونها الحالية من المواد الانشطارية وأن تعلن عن الكميات (الإضافية) المناسبة من المواد الانشطارية التي تعد زائدة عن المواد المحددة لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو أن تعلن أن الاستعراض يظهر عدم وجود مواد زائدة في الوقت الراهن وأنه لا توجد خطط لزيادة مخزونات الأسلحة النووية زيادة ملموسة.

جيم - إخضاع المواد الانشطارية الزائدة للتحقق

ينبغي اعتبار المواد الإضافية المعلن عنها مواد مدنية ومن ثم إخضاعها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن تيسير هذا التحقق إذا ما أُشير أيضاً، لدى تقديم الإعلان، إلى الأماكن/المرافق التي أودعت المواد

الزائدة. ومن المفروض أن تكون الشواغل المتعلقة بهذا التحقق محدودة لأن المسألة تقتصر هنا على مواد سبق الإعلان عنها طواعية بأنها مواد زائدة، وهذا يعني أن المعلومات المتعلقة بكمية هذه المواد هي معلومات متاحة لعموم الجمهور. ويمكن تخفيض هذه الشواغل أيضاً بضمان عدم بدء أنشطة التحقق إلا في مرحلة تكون فيها المواد النووية قد فقدت الجودة أو الشكل اللازمين لأغراض صنع الأسلحة، مثل مرحلة المزج.

ومن بين الدول التي أعلنت عن مواد انشطارية زائدة، أوضحت المملكة المتحدة أن مجموع الكميات الزائدة المعلن عنها البالغة ٤,٤ أطنان من البلوتونيوم تخضع لضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بينما لا تزال الكميات الزائدة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة البالغة ١٠ أطنان من اليورانيوم الشديد التخصيب وطان من البلوتونيوم خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما المواد الزائدة لدى الاتحاد الروسي فغير خاضعة لضمانات رسمية إلا أن مزج الكميات الزائدة من اليورانيوم الشديد التخصيب يجري بالاشتراك مع الولايات المتحدة.

ومما يؤسف له أن المبادرة الثلاثية الأطراف التي سعت، في جملة أمور، إلى إيجاد آلية للتحقق الدولي من كميات البلوتونيوم الزائدة لدى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مع حماية التفاصيل السرية، لم تؤت أكلها. وعلى الرغم من اشتراك الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع اتفاق نموذجي يشمل إجراءات مناسبة للتحقق، لم يعلن عن أية مواد انشطارية عملاً بهذا الترتيب. إلا أن المبادرة الثلاثية لا تمثل فقط وسيلة منطقية لضمان عدم إعادة استخدام المواد الانشطارية الزائدة التي يعلن عنها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في برامج صنع الأسلحة، بل يمكن أن تكون أيضاً نموذجاً تحتذي دول أخرى تُعلن عن كميات زائدة من المواد الانشطارية.

وعلى النحو المذكور في الوثيقة CD/1578، لا بد من تقييم الآثار المالية المترتبة على التحقق الفعلي من المخزونات الزائدة.

التوصيات:

٤ - ينبغي للدول التي أعلنت عن كميات زائدة من المواد الانشطارية أن تخضع هذه المواد للتحقق الدولي إن كانت لم تفعل ذلك حتى الآن.

٥ - وينبغي إتمام المفاوضات على الاتفاق النموذجي للمبادرة الثلاثية الأطراف، وينبغي إبرام الاتفاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أيضاً جعل الاتفاق النموذجي للمبادرة الثلاثية مثلاً تحتذي الدول الأخرى التي تُعلن عن كميات زائدة من المواد الانشطارية.

دال - التخلص من المواد الانشطارية الزائدة

يجب بعد ذلك التخلص من الكميات الزائدة المعلنة من المواد الانشطارية على نحو يجعلها غير صالحة للاستعمال في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وقد أظهرت التجربة منذ عام ١٩٩٩ أن التخلص من اليورانيوم الشديد التخصيب ومن البلوتونيوم يثير صعوبات بدرجات متفاوتة. ولئن دلت النتائج حتى اليوم على تقدم أسرع كثيراً في التخلص من اليورانيوم الشديد التخصيب، فإن التطورات الأخيرة المرتبطة بالمبادرات الجديدة لدورة الوقود النووي تبشر بالخير لزيادة فرص التخلص من البلوتونيوم.

وفي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يجري التخلص من اليورانيوم الشديد التخصيب على قدم وساق، وبالدرجة الأولى عن طريق مزج الكميات الزائدة من اليورانيوم الشديد التخصيب مع كميات من اليورانيوم المتدني التخصيب لاستخدامها في المفاعلات المدنية. وحتى نهاية عام ٢٠٠٥، كان الاتحاد الروسي قد أبلغ عن مزج قرابة ٢٦٩ طناً من أصل ٥٠٠ طن من الكميات الزائدة المعلنة في عام ١٩٩٣، بينما فعلت الولايات المتحدة الأمر نفسه لنحو ٦٠ طناً من مجموع الكمية الزائدة المعلنة البالغة ١٧٤ طناً قبل عام ٢٠٠٥ (وهذا لا يشمل الإعلان الأخير). غير أن نحو ٢٠ طناً من تلك الكمية السابقة التي أعلنت الولايات المتحدة أنها زائدة لا يصلح التخلص منها بهذه الطريقة. ولم يتم بعد تأكيد التخلص النهائي من الـ ٢٠٠ طن المذكورة في إعلان الولايات المتحدة الأخير في عام ٢٠٠٥، ولكن من المقرر مزج ما لا يقل عن ٢٠ طناً لاستخدامها في أغراض مدنية، على أن تُخصص الكمية المتبقية البالغة ١٨٠ طناً لاستخدامها كوقود بحري وأشكال أخرى من وقود المفاعلات. وكان لدور الصناعة التجارية في مزج هذه المواد وتسويقها إسهام في تعزيز بناء الثقة لاقتضائه مزيداً من الانفتاح والشفافية.

أما التخلص من البلوتونيوم فقد ثبت أنه أكثر تعقيداً، ومن ثم أبطأ تنفيذاً. وفي اتفاق ثنائي أبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التخلص من ٣٤ طناً من البلوتونيوم المخصص لأغراض عسكرية. كما اتفق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على تحويل بعض مخزوناتهما الزائدة إلى شكل أكسيدي ومزجها بأكسيد اليورانيوم وصنع وقود من الأكسيد المختلط من أجل استخدامه في المفاعلات النووية. إلا أن بناء المرافق اللازمة للتحويل لم يبدأ بعد على الرغم من الالتزام الجدير بالترحيب الذي أبدته الدول المشاركة في برنامج الشراكة العالمية لدعم التخلص من البلوتونيوم الزائد في الاتحاد الروسي. وليس هناك حتى الآن ما يدل على التخلص من المواد التي أعلنت المملكة أنها زائدة.

التوصيات:

- ٦- ينبغي للدول التي لديها كميات زائدة معلنة من المواد الانشطارية أن تلتزم بالتخلص الفعلي والسريع من هذه الكميات، وأن تخزنها تخزيناً آمناً حتى ذلك الحين، ويفضل أن يكون ذلك في أشكال أقل ملاءمة لصنع الأسلحة النووية.
- ٧- وينبغي الإسراع في برامج التخلص من اليورانيوم الشديد التخصيب من أجل مزج الكميات الزائدة من اليورانيوم الشديد التخصيب في أقرب فرصة ممكنة.
- ٨- وينبغي البدء فوراً في تنفيذ اتفاق التخلص من البلوتونيوم المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بمساعدة الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الثماني.
- ٩- وينبغي المضي في إيجاد حلول تقنية جديدة لمشكلة التخلص من البلوتونيوم الزائد في سياق المبادرات الجديدة المتعلقة بدورة الوقود النووي.